# الاصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية

# دراسة حالة الجزائر ما بين 2002–2012

**الأستاذ : دوداح رضوان***

**ملخص:**

في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، باشرت الادارة الجبائية الجزائرية مند اكثر من عشرية في اصلاحات عميقة مست هياكلها واحكامها الجبائية بوتيرة متزايدة، قصد تحقيق ادارة جبائية عصرية. فقامت مند سنة 2006 بتحديث نظام تسيير الملفات الجبائية المنطم على اساس اهمية الرهانات الجبائية، من خلال انشاء مديرية الشركات الكبرى، ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب، مع انشاء نطام ضريبي بسيط وموجز، يثمثل في الضريبة الجزافية الوحيدة بالاضافة الى النظام المبسط.

**Résumé:**

Au cours des changements éconmiques mondiale actuelle l 'administration fiscale algérienne s'est engagée depuis maintenant plus d'une decennie dans une refonte fondamentale de ses structures et de son dispositif fiscal en évoluant progressivement, depuis 2006 l'administration fiscale a moderniser le systéme de gestion dés dossiers fiscaux organisé sur la base de l'importance de l'enjeu fiscal par la mise en place de la DGE , des CDI et dés CPI , et l'institution d'un mode d'imposition simple , unique et synthétique , l'impot forfaitaire unique et d'un nouveau régime d'imposition allégé, le régime simplifié

**مقد مة :**

تسعى الجزائر كغيرها من الدول في العشرية الاخيرة في اصلاحات اقتصادية عميقة، من اجل تحسين مستوى النمو وتمويل الخزينة العمومية، وبما ان النظام الجبائي يلعب دورا محوريا في تحقيق هذه الاهداف، باشرت الادارة الجبائية الجزائرية مند سنة 2006 باصلاحات عميقة مست هياكلها واحكامها الجبائية، من اجل ايجاد الحلول لمختلف المهام الموكلة للإدارة الجبائية، فما هو مضمون هذه الاصلاحات واهدافها؟.

ولدراسة هذا الموضوع سنتطرق الى العناصر التالية:

– محتوى النظام الضريبي الجزائري.

– اهم الاصلاحات الجبائية في العشرية الاخيرة واهدافها.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر 3.

**اولا : محتوى النظام الضريبي الجزائري :**

**تعريف الضريبة :**

اختلفت التعاريف الخاصة بالضريبة من كاتب الى اخر فهناك من عرفها بانها :

فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[1].

كما تعرف الضريبة بانها اقتطاع مالي تقوم به الدولة او باقي الهيئات العامة عن طريق الجبر من ثروا ت الاخرين ودون تطبيق مقابل خاص بدافعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام[2].

كما هناك من عرفها بانها اقتطاع نقدي وجبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل، وفقا لقدرته التكليفية ومساهمة في الاعباء العامة[3]

ومنه يمكن تعريف الضريبة بانها اقتطاع مالي اجباري تفرضه الدولة دون مقابل من اجل تغطية نفقاتها واعبائها.

**تعريف النظام الضريبي :**

تعددت التعاريف الخاصة بالنظام الضريبي فمن ابرز التعاريف الواردة في هذا المجال ما يلي:

النظام الضريبي هو الاطار الدي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها الى اسس اقتصادية، ومالية، وفنية، في ضوء اعتبارات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وادارية[4].

النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب المطبقة فعلا في البلد والمرتبطة فيما بينها بصورة متناسقة ومنسجمة مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، او مع واقع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد[5].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،2000، ص 115.

[2] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة 1970، ص219.

[3] عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، بيروت 1987، ص69.

[4] صلاح زين الدين، الاصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة 2000، ص46.

[5] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، موازنة الضرائب والرسوم، دار الخلود للطباعة، الطبعة الاولى، بيروت لبنان 1995، ص 340.

النظام الضريبي هو مجموعة العناصر الاديولوجية والاقتصادية والفنية التي تودي تراكيبها الى كيان ضريبي[6].

وبصفة عامة يمكن تعريف النظام الضريبي بانه عبارة عن مجموعة من الضرائب، تفرض في بلد ما وفق طريقة معينة تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

**اهم الضرائب المكونة للنظام الضريبي الجزائري :**

شهد النظام الضريبي الجزائري اصلاحات عميقة دخلت حيز التنفيذ سنة 1992، حيث النظام السابق عان من ضعف واختلال وضيق في الأوعية الضريبية، واصبح لا يتلاءم مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة، ومن بين اهم الضرائب المكونة للنظام الضريبي الجزائري ما يلي[7]:

**الضريبة على الدخل الإجمالي:** يخضع لهذه الضريبة الاشخاص الطبيعيون، وهي تفرض على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف، وهي سنوية، ويتم حسابها وفق الجدول التصاعدي بالشرائح.

**الضريبة على أرباح الشركات** :هي ضريبة سنوية تخضع لها أرباح ومداخيل الاشخاص المعنويين وتحدد نسبتها بـ :**19%** بالنسبة للانشطة المنتجة للمواد والبناء والاشغال العمومية والانشطة السياحية

و25% بالنسبة للانشطة التجارية والخدمات.

**الرسم على النشاط المهني:** وهو رسم يقدر بـ 2[8]% تعود مداخيله للبلديات، يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاري (مهني).

**الرسم العقاري:** يفرض الرسم العقاري على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية، ويحدد الاساس الخاضع للضريبة من حاصل ضرب القيمة الايجارية المعبر عنها بالمتر المربع في المساحة الخاضعة للضريبة، وتعود مداخيله للبلديات.

**رسم التطهير:** يطبق في البلديات الي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويتحمل عبئها المستاجر.

---

[6] يونس احمد البطريق ،النظم الضريبية، دار الجامعة، بيروت1986، ص15.

[7] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع الجبائي، المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام، النظام الضريبي الجزائري2004.

[8] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 222.

**الضريبة على الاملاك** : يخضع لهذه الضريبة الاشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لاملاكهم الموجودة بالجزائر او خارج الجزائر، والذين ليس لهم مقرا جبائيا بالجزائر بالنسبةلاملاكهم الموجودة في الجزائر والتي تتعدى القيمة الصافية الخاضعة للضريبة بالنسبة لاملاكهم 50 000 000 دج[9].

**الرسم على القيمة المضافة:** هي ضريبة مباشرة يتحملها المستهلك الأخير، يخضع لهذا الرسم المنتجون،بائعو الجملة، المستوردون، وبائعو التجزئة. وهناك معدلان يطبقان هما : 7% كمعدل مخفض، و17 % كمعدل عادي.

**الرسم الداخلي على الاستهلاك:**نصت عليه المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، وهويفرض على مجموعة من المواد الاستهلاكية : الجعة،.السجائر، السيجا ر ، تبغ التدخين، تبغ للنشق والمضغ والكبريت،ومواد استهلاكية اخرى، حيث يتم حساب الرسم على الأساس المعبر عنه بالحجم (الهيكتولتر) بالنسبة للجعة، وبالوزن (الكيلوغرام) بالنسبة للمنتوجات التبغية، أما بالنسبة للكبريت يتم حسابه على أساس 100 علبة تحتوي كل واحدة منها على 40 عود.

**الرسم على المنتوجات البترولية:** هو رسم يطبق على المنتوجات البترولية، كالبنزين ،زيت الفيول، غاز البترول السائل وغيره من المواد البترولية الاخرى،وتحدد نسبته وفقا لما جاءت به المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الاعمال

**حقوق التسجيل وحقوق الطابع :**

تفرض حقوق التسجيل على بعض العمليات التي تتم في الحياة اليومية، كنقل المللكية بمختلف اشكالها، او عند القيام بتاسيس شركة. اما حقوق الطابع فتفرض على جميع الكتابات والعقود والوثائق المسلمة من طرف السلطات العمومية، سواء كانت هده الوثائق محررة بالجزائر أو محررة في الخارج.

**ثانيا: اهم الاصلاحات الجبائية في العشرية الاخيرة واهدافها :**

شهدت الادارة الجبائية مند سنة 2006 عدة اصلاحات، تمثلت في عصرنة وتحديث الادارة الجبائية، بالاضافة الى وضع نظام ضريبي وحيد وموجز، يتمثل في الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام المبسط.

**1- عصرنة وتحديث الادارة الجبائية الجزائرية:**

شهدت الإدارة الجبائية في العالم تطورا ملحوظا، فمختلف المراحل التي عاشتها في العالم تسمح بإظهار ثلاثة تجارب لها :

[9] نفس المرجع، المادة 281 مكرر 8.

**– التجربة المتعددة L'expérience pluraliste:**

تمتاز هذه التجربة بوجود عدة مصالح جبائية، مشكلة وفقا لطبيعة الضريبة ونوعية العمليات، كمصلحة الوعاء والتحصيل. إن هذه التجربة التي عاشتها الإدارة الجبائية في العالم لم تحقق نجاحا، بل شهدت مردودا ضعيفا، وإنتاجية محدودة من الضريبة. فانفصال المصالح عن بعضها البعض يكون سببا في عرقلة تبادل المعلومات بين المصالح، الشيء الذي يؤدي إلى بطئ في التسيير، مما يتسبب في خسارة معتبرة، وتواجد المكلفين بالضريبة أمام عدة متكلمين باسم الإدارة الجبائية، الشئ الذي يسبب عدة عراقيل. بعض الدول ذهبت أبعد من هذا في تقسيم مصالحها إلى إدارتين منفصلتين تماما عن بعضهما، الأولى مكلفة بتحديد وعاء الضريبة، والثانية مكلفة بالتحصيل، مع وجود اختلاف كبير في تسييرهما. ففرنسا وتونس عاشتا هذه التجربة، التي لم تحقق نجاحا لهما. الإخفاقات الملاحظة في هذه التجربة المتعددة تبدو واضحة، وخير دليل على فشلها، حالة النظام الجبائي الجزائري، فثقل وتعقد الإجراءات الجبائية لا يتماشى مع قوانين التسيير الحسن للدولة.

**– التجربة الواحدة L'expérience unitaire:**

تهدف هذه التجربة إلى جمع كل المصالح الجبائية في إدارة واحدة، مع تقسيم المكلفين بالضريبة تبعا لأهميتهم، مع ضمان التسيير الكامل للضريبة، من تحديد للوعاء إلى غاية التحصيل، مع القيام بعمليات المراقبة.هذه الطريقة شهدت نجاحا، حيث سمحت بإعادة التوازن للإدارة الجبائية، وخلقت تنسيقا كبيرا بين المصالح من خلال جمعهما في شكل واحد، حيث تتسم هذه التجربة بعدة خصوصيات إيجابية تتمثل في:

– التنظيم المحكم المبنية عليه، حيث جمعت المكلفين بالضريبة تبعا للحجم الجبائي لهم.

– جمع كل المصالح الجبائية تحت هيئة واحدة، مع ضمان التسيير الحسن للضريبة، وإتمام العمليات الموكلة إليها.

– الإهتمام بكل مهمة جبائية، وهذا عن طريق تسيير ملف واحد لكل مكلف بالضريبة، ولكل تساؤل جبائي، عكس ما كان عليه في التجربة المتعددة التي تمتاز بتعدد الملفات في المصالح.

– وجود متكلم واحد باسم الإدارة الجبائية، في مكان مجموعة من المتكلمين.

– إستعمال الإعلام الآلي والتكوين تبعا للتكنولوجيا الحالية.

– العمل تحث إدارة مسؤول واحد يعد الآمر والمحاسب.

وعلى العموم، هذه التجربة شهدت نجاحا منذ عدة أعوام، حيث أقبلت عليها عدة بلدان كأستراليا، نيو زيلندا، هولندا، عدة بلدان من أمريكا اللاتينية، وبلدان أخرى إفريقية وآسيوية في طريقها لاتباع هذه

التجربة، وها هي الجزائر اليوم تخوض في هذه التجربة رغم ان هذه الطريقة بدأت تفقد من قيمتها مع ظهور تجربة جديدة منافسة، يطلق عليها التجربة المستقلة.

**– التجربة المستقلة L'expérience autonome:**

تعد المرحلة الأخيرة لتطور الإدارة الجبائية، وتعتمد في تسييرها على شكل تنظيمي يشبه كثيرا المؤسسات، وهذا الشكل من التسيير هو عبارة عن وكالة، يتم تسييرها من طرف مؤسسة خاصة منفصلة عن وزارة المالية، وتتمتع باستقلالية في التسيير في المجال القانوني والمالي، ولها ميزانية خاصة. حيث تلتزم هذه المؤسسة من خلال اتفاقيات على شروط تشبه تلك المتعلقة بالإدارة الجبائية التابعة للنظام العمومي، وهذا بمطالبتها بالنتائج، من خلال التحكم في التسيير عن طريق مؤشرات النجاعة، وتعظيم المداخيل الجبائية تبعا للأهداف المسطرة.و يتم تسيير هذه الوكالة من طرف مستشارين إداريين، وتخضع هذه الأخيرة إلى مراقبة خارجية من طرف وزارة المالية، أو الهيئات المختصة المؤهلة لإجراء ذالك. ويطالب مسؤولي هذه الوكالة بتقديم عرض لنتائج عملهم، ومقارنتها بنتائج الإتفاقيات المبرمة مع الهيئات المختصة، والمتعلقة بالأهداف المسطرة، والتنبؤ بمؤشرات النجاعة.

إن لزومية تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الإتفاقيات المبرمة، يستوجب وجود أشخاص مؤهلين، فلهذا فمناصب العمل تكون مفتوحة طبقا لطريقة القطاع التنافسي فيما يخص التسيير، الترقية، التعويض.فهذه الطريقة تكون سامحة بخلق ديناميكية لدى العمال، وتولد فيهم روح العمل.

هذه الطريقة الجديدة بدأت تنتشر في العالم، فنجد عدة بلدان انتهجتها، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان أخرى، كإنجلترا، السويد، كندا، إسبانيا، سنغافورة، حتى بعض الدول الإفريقية أقبلت عليها، كأوغندا، رواندا، وغانا.

التجربة التي عاشتها الإدارة الجبائية الجزائرية في الفترة الأخيرة، أظهرت فشلا كبيرا، وإخفاقا واضحا. لقد نتج عن المرحلة الماضية نتائجا سيئة، فشوهدت عدة نقائص ميزت الإدارة الضريبية الجزائرية، إذ بقيت مغلقة وغير مجددة، لا تجيب عن تساؤلات وطلبات المؤسسات، كانت غير مرنة، لا علاقة لها بتطور المؤسسة، والتطور الاقتصادي، مردودها كان ضعيفا، وثقلها كان عاملا مساعدا على التهرب الضريبي، بقيت ولا زالت عاجزة عن ردع القطاع غير الرسمي، غير عادلة بين المؤسسات من خلال التطبيق المختلف للقوانين الجبائية في مختلف المصالح، فلقد حان الوقت لإعادة النظر في هذا، ووضع إدارة جبائية في المستوى " فالتفتح نحوالإقتصاد العالمي يستوجب اللجوء إلى تنظيم مثالي"[10]

فأمام الرغبة والإرادة السياسية التي كانت حاضرة، واجتماع عدة أمور أخرى كعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي ينص على نزع الحقوق الجمركية، التي يستلزم تعويضها بالضريبة، وهذا لا يكون إلا

[10] Jean Mark GASTELLU, Fiscalité développement et Mondialisation, Edition Maisonneuve et Larousse, Paris 1999, P.8.

بإدارة جبائية في المستوى، تتحكم في المادة الجبائية المتهرب منها، وسعي معظم الدول في العشرية الأخيرة في إجراء تغييرات في الشكل والمضمون، قامت الدولة الجزائرية بعصرنة ادارتها الجبائية وهذا من خلال إنشاء مديرية الشركات الكبرى، ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب

**– إنشاء مديرية الشركات الكبرى (DGE):**

بما أن المؤسسات الكبرى تساهم بأكثر من 70% من المداخيل الجبائية، كان لزاما على الدولة الجزائرية الإهتمام بها، فكان أول إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في ظل حملتها الساعية لتنظيم الإدارة المالية، وإعادة التوازن للإدارة الجبائية. فتم إنشاء مديرية الشركات الكبرى تبعا للمرسوم 02/003 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002[11].

تتشكل مديرية الشركات الكبرى من عدة مصالح جبائية، تقوم بالتسيير الكامل للضريبة المتعلقة بالمؤسسات الكبرى العمومية، والخاصة، التي يتعدى رقم أعمالها السنوي 100.000.000 دج، المؤسسات الأجنبية، وكذالك المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات.

تم انشاء مديرية الشركات الكبرى لتحقيق عدة أهداف، تسعى الدولة الجزائرية من خلالها لإنشاء عدة مصالح تحت إدارة واحدة، منظمة تبعا لأهمية المكلفين بالضريبة من أجل السهر على راحة المكلفين بالضريبة، كما تكون المؤسسات الكبرى أمام متكلم واحد باسم الإدارة الجبائية.حيث تسعى مديرية الشركات الكبرى لإعلام وخدمة المكلفين بالضريبة بوضع تنظيم جديد يجيب عن التساؤلات،و يوضح التغييرات الجديدة المتعلقة بالقوانين الجبائية. كما تسعى لإيصال المعلومة الجبائية للمؤسسة في آجال معقولة، وتسهر كدلك على تحصيل الضرائب في الآجال المحدودة بتبسيط في الإجراءات، واقتصاد في النفقات، إذ وجود ملف جبائي واحد واستغلال التكنولوجيا المتطورة، يساعدان على ربح الوقت، والإقتصاد في النفقة.وتقوم مديرية الشركات الكبرى بعمليات المراقبة بخلق تنظيم جديد، يعمل على الإختيار الأمثل لبرنامج التحقيق، يكون مبنيا على قواعد متينة، فجمع مصلحة التسيير والمراقبة الخارجية تحت غطاء واحد، يساعد على ذالك. كما أن المصادقة على اختيار

[11] MF / DGI/ Lettre de la DGI, N° 12/2003, P.1.

الملفات تكون من طرف مديرية الشركات الكبرى قبل المصالح المركزية. كما تجيب على الشكاوى في الآجال القانونية، الشيء الذي يعمل على راحة الطاعنين، إذ جمع مصلحة الوعاء والتحصيل في شكل واحد يسهل تبادل المعلومات. ومن المهام الموكلة كذلك لهذه المديرية، القيام بالإحصائيات اللازمة، واستغلالها الأمثل.كما تراقب الشركات البترولية التي فرت من سيطرة الإدارة الجبائية، فوجود مديرية فرعية تهتم بتسيير الجباية البترولية بذرة أمل لانطلاقة جديدة تمس جميع الجوانب.

حققت مديرية الشركات الكبرى تطورا معتبرا في مداخيل الجباية العادية مند انطلاقتها العملية في 2006 حيث يمكن ملاحظة هدا التطور من خلال الجدول التالي :

**تطور مداخيل الجباية العادية المحققة من طرف مديرية الشركات الكبرى من 2006 الى 2012**

| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجباية العادية(الوحدة مليار دينار) | 265 | 264.7 | 324.37 | 447.92 | 512 | 546,06 | 614,3 |

**Source** : ministére des finances, direction genérale dés impots, lettre de la dgi n65/13 p06

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول، نلاحظ تطور للمداخيل الجبائية من 265 مليار دينار سنة 2006 الى 614.3 مليار سنة 2012 وهذا يفسر التطور الايجابي الدي حققته مديرية الشركات الكبرى.

**إنشاء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب :**

بعد تحقيق الهدف الأول الباعث إلى التغيير من خلال إنشاء مديرية الشركات الكبرى، التي شهدت انطلاقتها العملية في 2006. قامت الدولة الجزائرية في مرحلة ثانية من اجل تحديث الادارة الجبائية بانشاء مراكز الضرائب التي تعتبر هيئة خارجية للمديرية العامة للضرائب، تقوم بالتسييرالكامل للضريبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، الخاضعة للنظام الحقيقي، بما فيهم أصحاب المهن الحرة، سيكون عددها حوالي سبعين موزعة على التراب الوطني، يتكون كل مركز من أربعةأقسام ووحدتان، تكون مسيرة من طرف مسؤول واحد، وهو مدير المركز، تؤمن تحت رعايته مجموع المهام الموكلة للإدارة الجبائية ( التسيير، التحصيل، المراقبة، والمنازعات).

تهتم مراكز الضرائب بتسيير ومراقبة الملفات الجبائية، وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم، كما تقوم بدراسة الطعون المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وتمنح وثائق الإعفاء الخاصة بالرسم على القيمة المضافة، ولا تقتصر مهام هذه المراكز على هذا فقط بل تقوم بتعويض الحسوم المؤجلة المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، وفائض المدفوعات في آجال معقولة.

إنشاء مراكز الضرائب، يعد مرحلة الهدف منها تطوير الإدارة الجبائية، من أجل تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، إن هذا التغيير يسعى لتحقيق الأغراض الكبرى التالية :

– الإختلاف في تسيير المكلفين بالضريبة.

– جمع كل المهام الجبائية لكل مكلف بالضريبة.

– تخفيض عدد المصالح القاعدية.

– التنسيق في الإجراءات.

– تحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة.

**– إنشاء المراكز الجوارية للضرائب (CPI ):**

في مرحلة ثالثة هادفة لتنظيم تسيير المكلفين بالضريبة تبعا لحجمهم، تقوم مفتشيات الضرائب، المسماة بالمراكز الجوارية للضرائب بتسيير المجتمع الجبائي المتبقي، الأقل أهمية اقتصادية، ويتعلق الأمر بالأشخاص الخاضعين للنظام الجزافي، بالإضافة إلى الإنشاء المرتقب لمفتشيات تهتم بالمداخيل الفلاحية، الضمانات، والجباية العقارية.

من اجل وضع إدارة جبائية في المستوى، قامت السلطات المعنية بارفاق هده التغييرات ببعض المتطلبات التي تتماشى مع عولمة الإدارة الجبائية ومن بينها:

**–الاهتمام بالإمكانيات البشرية :**

وجود اليد العاملة الكفيئة، يعد عاملا مهما لنجاح هده التغييرات. فاعتمدت الادارة الجبائية على التكوين المستمر للموظفين من اجل ترقية وزيادة التاهيل العلمي لاعوان الادارة الجبائية من اجل اعطاء فعالية اكبر لهذه التغييرات.

**– إستعمال الإعلام الآلي :**

لا نستطيع التكلم عن عولمة الإدارة الجبائية، دون أن يكون الإعلام الآلي حاضرا، والتكنولوجيا المتطورة مستغلة، فثقل المهام، وزيادة المجتمع الجبائي، يجب أن يرافقه تسيير أمثل، وإمكانيات أفضل. إن استعمال الإعلام الآلي يعد الوسيلة الوحيدة السامحة لنزع العوائق والعراقيل، وإعطاء فعالية للتغييرات المتعلقة بالنظام الجبائي والإدارة الجبائية. وهذا ما يسمح بوضع إدارة جبائية مرنة، دينامكية، تكون قادرة على مواجهة التهرب الضريبي. وتؤدي خدمات أفضل، في ظروف ملائمة، وتجيب عن تساؤلات المكلفين في آجال معقولة. ولهذا سعت الادارة الجبائية على التكوين المتواصل والمستمر للموظفين على الإعلام الآلي، والتكنولوجيا المتطورة.

**– الإعلام والإتصال :**

التنظيم القديم الذي كانت تسير عليه الإدارة الجبائية كان عاملا معرقلا لتكوين علاقة حسنة مع المكلفين، إذ الظن السائد الذي كان يغلب أن الإدارة الجبائية هي إدارة من إدارات الدولة، تفرض قوتها لذا تسعى الإدارة الجبائية الى تكوين علاقة جديدة داخلية وخارجية، وفقا لمنهجية محكمة، فا لعلاقات الداخلية تتمثل في تحسين الإتصالات ما بين المصالح المختلفة من أجل الحصول على معلومات أكبر، وهذا لا يكون إلا بإنشاء شبكة اتصالات متطورة، تسهل الأمور، وتسييرها يكون منظما من طرف المسوؤلين، فالتنظيم المحكم داخل الإدارة الجبائية يستلزم تكوين علاقات خارجية حسنة مع المكلفين من خلال تحسين الخدمات، فوضع معايير بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية يكون لازما، وهذا ما يؤدي إلى ثقة المكلف بإدارته الشيء الذي سوف يخلف شراكة، تؤدي إلى مردود أحسن ومساهمة أكبر.

**– القيام بالإحصائيات:**

في حقيقة الأمر، إن الاعتماد على إحصائيات غير موثوق فيها، لا يساعد على التسيير الحسن للإدارة الجبائية، فكان من الضروري إعادة النظر في هذا لعدة أسباب، لأن الإحصائيات لا يمكن الاستغناء عنها لتسيير أمثل، فاستغلالها يمكن من إيجاد التعديلات اللازمة، وتسمح أيضا هذه الإحصائيات بجلب معطيات أكبر، تستخرج منها المعلومات اللازمة التي تدعو إلى استعمال طرق نظرية ملائمة للعمل،وتعتمد الادارة الجبائية على احصائيات تتعلق بـ:

- المجتمع الجبائي وأنواع المكلفين المكونين له.
- أرقام الأعمال الإجمالية والمبالغ المدفوعة والمحسومة، والمؤجلة،والمعوضة.
- البرمجة، وعدد التحقيقات المعمقة والخارجية، ومبالغ التعويضات.
- أرقام الأعمال الإجمالية المحققة.
- قيمة الإعفاءات، وعدد الأشخاص المستفيدين.
- عدد المنازعات المدروسة، والمتبقية ( en instance).

**2- انشاء نظام ضريبي بسيط وحيد وموجز:**

قصد تبسيط النظام الجبائي تم انشاء نظامين يهدفان لتخفيف العبئ على المكلفين بالضريبة، يتعلق الامر بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، والنظام الجبائي المبسط

**نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

مند سنة 2007 يخضع الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاط التجارة بالتجزئة، أو يقدمون خدمات تصنف أرباحها ضمن فئة الأرباح التجارية الصناعية والحرفية(BIC) ، أونشاطا مختلطا (تجارة بالتجزئة + تقديم خدمات) الدين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي عتبة عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) لنظام "الظريبة الجزافية الوحيدة"، حيث تحدد نسبة الضريبة ب :

5% بالنسبة لنشاطات الشراء والبيع، و12 % بالنسبة لنشاط تادية الخدمات، والنشاطات الاخرى.

**النظام الجبائي المبسط**

انشئ طبقا لقانون الماية 2008 حيث يخضع لهذا النظام الأشخاص غير الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU)، والدين لا يتعدى رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج اين يلتزم التابعون لهذا النظام بإعداد ميزانية مختصرة، ويخضعون لضريبة تقدر ب20% من الربح الصافي تسدد عن طريق تسبيقين، الاول ما بين 20فيفري و20 مارس، والثاني ما بين 20 ماي و20 جوان، مع دفع رصيد التسوية قبل 30 افريل من كل سنة.

**خاتمة:**

تعتبر الاصلاحات التي باشرت فيها الدولة الجزائرية بمثابة انطلاقة جديدة لوضع ادارة جبائية مثالية، تكون اكثر مردودية مالية، حيث ان مديرية الشركات الكبرى، ومراكز الضرائب المنشاة لحد الان والمقدرة بـ 17، اعطت صورة حسنة للادارة الجبائية، وهذا من خلال تقديم خدمة عصرية وذات نوعية، اين اخدت علاقة الادارة الجبائية مع المكلف بالضريبة منحى جديد، لكن لا نستطيع التكلم عن النجاح التام لهده التجربة الا بعد اكمال هدا المشروع بانشاء 48 مركز ضريبي اخر مبرمج و250 مركز جواري ضريبي ، ومركزين جهوين للضرائب[12].

**المراجع :**

**1– المراجع باللغة العربية :**

**– الكتب :**

1– حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
2– سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000.
3– طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1999.
4– يونس أحمد البطريق، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية بيروت 1980.

[12] Mf dgi lettre de la dgin 69/ 2013.

الاصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة حالة الجزائر ما بين 2002–2012

5– السيد عبد المولى، المالية العامة ،دار الفكر العربي، القاهرة 1970

6– عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، بيروت 1987

7– صلاح زين الدين، الاصلاح الضريبي ،دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى، القاهرة 2000

**الملتقيات**

–عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ماي 2002

**القوانين والتشريعات:**

– **القوانين:**

- قانون الضرائب المباشرة
- قانون الضرائب غير المباشرة
- قانون الرسم على رقم الأعمال
- قانون الطابع

– **المراسيم:**

– المرسوم التنفيذي رقم 02–003 المؤرخ في 2002/09/28.

## 2– المراجع باللغة الفرنسية :

1- Jean Mark GASTELLU, Fiscalité Développement et Mondialisation, Edition Maisonneuve et Larousse, Paris 1999.
2- Maurice COZIAN, M Chadefaux, Exercice de Fiscalités des Entreprises, Litec Librairie, Paris 2000/2001.
3- Maurice COZIAN, Précis de la Fiscalité des Entreprises, Litec Edition, Paris 2001.
4- Maurice COZIAN, Précis de la Fiscalité des Entreprises, Litec Edition, Paris 1993/94.

**- Lettre:**

Lettre de la DGI N° 12/ 2003.
Lettre de la DGIN 69/13.

**- Journaux :**

- Journal Le Quotidien d'Oran, Mardi 9 Août 2005

- Journal Le Quotidien d'Oran, Dimanche 31 Juillet 2005

**-Site** :

- www.Impôt-dz.org.